



الأترية Atar

العدد (45)، الخميس، 5 سبتمبر 2024م

السودان ومحيطه

النيل: صراع المال والنفوذ

ساري نُقد



اللوحة من أعمال الفنان: عبادة جابر

الاتفاقية إلى إعادة النظر في قسمة مياه النيل، بما يكفل مصلحة الجميع، وتسقط حق «الفيتو» عن السودان ومصر الذي يكفل لهما الاعتراض على إنشاء بقية دول حوض النيل «دول المنبع»، أية مشاريع على النيل دون موافقتهما، وعليه ستنهي هذه الاتفاقية الامتياز التاريخي للسودان ومصر، في إدارة ملفات النيل، بل ستمتد إلى المساس بحصتيهما من التدفقات المائية سنوياً.

يجري نهر النيل على طول 6.650 كيلومتراً، ويُغذي برافديه «النيل الأزرق والنيل الأبيض» سكان دولتي المصب في السودان ومصر بما يصل إلى 84 مليار متر مكعب سنوياً. يحصل السودان بموجب الاتفاقيات التاريخية على 18.5 مليار متر مكعب، بينما تنفرد مصر بما يزيد عن 55.5 مليار متر مكعب، وتتبخر 10 مليارات متر مكعب سنوياً من بحيرة النوبة/ ناصر «بحيرة السد العالي».

وتحتج بقية دول حوض النيل (إثيوبيا، رواندا، تنزانيا، يوغندا، بورندي، جنوب السودان، كينيا، الكونغو الديمقراطية، إريتريا) على هذه الحصص التاريخية لمياه النيل، باعتبار أن هذه الاتفاقيات قد وُقعت

بينما تدور رحى المعارك في أكثر من عشر ولايات سودانية، وتتكفل الفيضانات بإذافة باقي الولايات الآمنة بأس الطبيعة وغضبها؛ ترقص إثيوبيا في مكان آخر على إيقاعات خربير مياه أمطارها وهو يُسدل ستار تلك المعزوفات الخمس التي ملأت خزان سد النهضة بما يزيد عن 60 مليار متر مكعب من المياه.

تزامن ذلك مع زلزال سياسي تحت قبة برلمان جنوب السودان الذي أجمع نوابه يوم الثامن من يوليو الماضي على مصادقة حكومتهم على اتفاقية الإطار التعاوني لحوض نهر النيل، والمعروفة إعلامياً بـ «اتفاقية عنتيبي».

لقد وصلت ارتدادات زلزال برلمان جوبا إلى شمال الوادي، لتهز عرش مصر الغارقة في أزمتها الاقتصادية والباحثة عن التخلص من فوائد قروض البنك الدولي التي أقعدتها عن تنميتها ودورها الريادي في إدارة ملفاتها الأفريقية.

إن اتفاقية عنتيبي، التي ستدخل حيز التنفيذ في السادس من سبتمبر الجاري، تمثل تحولاً هيدروسياسياً هائلاً في منطقة حوض النيل، إذ تعد ضربة موجعة للسودان ومصر على السواء. تدعو

إن الحقة الاستعمارية، وأنها ليست مُلزَمة لها. وقد صادقت الدول الست الأولى آنفة الذكر على اتفاقية عنتيبي.

الدولة	عدد السكان / مليون
السودان	48
مصر	112
إثيوبيا	126
أريتريا	3.8
أوغندا	48
كينيا	55
تنزانيا	67
رواندا	14
جنوب السودان	11
الكونغو الديمقراطية	102
بورندي	13

عدد السكان في دول حوض النيل. المصدر: البنك الدولي 2022

مساحتها، فضلاً عن آثار التغيّر المناخي الذي زاد من فترات الجفاف ومدّد مساحات الصحاري، ما أدى إلى تقلص المساحات المزروعة ونفوق الماشية وانخفاض متوسط نصيب الفرد من المياه العذبة. يدفع جميع ذلك وغيره دولتي المصب «السودان ومصر» إلى التثبيت بمكتسباتهما المائية، بما يضمن لهما حفظ أمنهما المائي والقومي.

إن الصراع على موارد المياه لم يكن ذات يوم حصاراً على استخدامات المياه للأغراض المنزلية، كما قد يتبادر إلى الأذهان بادئ الأمر، وإنما ظل المسعى نحو المياه لتحقيق الأمن الغذائي بالدرجة الأولى.

إن ما يقدر بحوالي 80% من استخدامات المياه العذبة في العالم مخصصة للزراعة، حيث تستهلك المحاصيل الزراعية والحبوب مقادير ضخمة من المياه العذبة لإنتاجها. وبالتالي فإنه يتعين لتوفير الأمن الغذائي أن تحصل الدول على كميات وفيرة من المياه العذبة.

وإزاء تحديات الأمن الغذائي المتزايدة حول العالم جراء تداعيات الاحتباس الحراري، وما ينتج عنه من مواسم جفاف وفيضانات وتذبذب في سقوط الأمطار، تفشل كثير من المحاصيل والمواسم الزراعية حول

وفي سعيهما للحفاظ على كسبهما التاريخي، يرى السودان ومصر أن قسمة مياه النيل بشكلها الحالي عادلة من حيث أن دول حوض النيل الأخرى تقع ضمن المناطق الاستوائية ذات المعدلات المرتفعة للأمطار والبحيرات الواسعة والموارد المائية المتعددة وأراضي السافانا الغنية، بخلاف السودان ومصر اللذين يقعان في المنطقة المدارية، وتشكل الصحاري غالبية

السلعة	كمية المياه المستهلكة لإنتاجها
بنطلون الجينز (زراعة القطن وصناعة النسيج)	8,000 لتر
ساندوتش البيقر	2,400 لتر
كوب الحليب الواحد	200 لتر
البن لإنتاج كوب قهوة واحد	140 لتر
كوب الشاي	27 لتر

استهلاك المياه (البصمة المائية) لبعض المنتجات الغذائية/ بالوحدة. المصدر: Global Food: Waste Not, Want Not.

كان لمفهوم المياه الافتراضية دور رئيس في إبرام المستعمر البريطاني لتفاريقات المياه التي تحفظ للسودان ومصر نصيب الأسد في مياه النيل. لقد شكلت زراعة القطن المصري مصدراً رئيساً لصناعة النسيج في بريطانيا، والذي شكل بدوره ثورة صناعية في أوروبا، وميز طبقة النبلاء وقتذاك، ومع ما يشكله القطن من مياه افتراضية هائلة (10 آلاف لتر من المياه لإنتاج كيلوجرام واحد من القطن)، كان لزاماً على البريطانيين ضمان حصول مصر على حصص مضمونة من مياه النيل لخدمة الصناعة والرفاه البريطاني. ولقد أسالت أرض الجزيرة الخصبية في السودان لعاب البريطانيين،

العالم، ما سيدفع إلى مزيد من الابتعاد عن الزراعة المطرية التقليدية في مقابل تطوير آليات الزراعة المرئية، فضلاً عن توجهات جديدة لعديد من الدول الكبرى المنتجة للغذاء تهدف إلى مراجعة سياساتها التصديرية للمحاصيل، للحفاظ على مواردها المائية والنأي بها عن تجارة المياه الافتراضية، وهي المياه المتضمنة في المواد في السلع بمختلف أشكالها الصناعية أو الغذائية.

المحصول / 1 كيلو جرام فقط	كمية المياه المستهلكة لإنتاجه
الأرز	4,000 لتر
القمح	1,500 لتر
الذرة	480 لتر
القطن	10,000 لتر

استهلاك المياه (البصمة المائية) لمجموعة من المحاصيل الأساسية/ بالكيلوجرام للمحصول.

السلعة / 1 كيلو جرام فقط	كمية المياه المستهلكة لإنتاجها
الشوكولاتة	17,196 لتر
لحم الضأن	10,412 لتر
لحم الدجاج	4,325 لتر
السكر	2,515 لتر
الموز	790 لتر
الطماطم	214 لتر

استهلاك المياه (البصمة المائية) لبعض المنتجات الغذائية / بالكيلوجرام للسلعة

فأنشأوا خزان سد سنار في العام 1925 ومضوا لتوقيع اتفاقية 1929 لضمان حظ السودان من المياه لزراعة القطن في مشروع الجزيرة، في أول شكل من أشكال تجارة المياه الافتراضية في السودان.

لكن تجدر الإشارة إلى أن مياه النيل الأبيض والقادمة من بحيرة فيكتوريا جنوباً، لا تمثل سوى نزر يسير من المجموع الكلي لمياه النيل، ويقدر إسهامها بـ 14% فقط، بينما يوفر النيل الأزرق وروافده ما يقدر بحوالي 86% من المجموع الكلي للنيل. وهذا ما يعني أن حصص المياه القادمة إلى السودان ومصر لن تتأثر جوهرياً بإقامة مشاريع مياه في دول جنوب السودان وبقية بلدان المنبع الاستوائية، والتي لن يكون الشروع فيها بالأمر اليسير، عطفاً على ما يُميّز تلك المناطق من مستنقعات واسعة وخصوصية بيئية، قد تعوق إنشاء المشاريع المائية في دول تتمتع بالأساس بوفرة المياه.

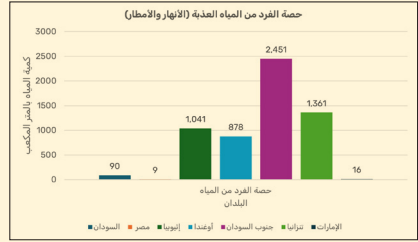
يبدو أن الغرض الأساسي من اتفاقية عنتيبي، هو مشروع إعادة تقسيم مياه النيل الأزرق على وجه الخصوص، والتي تتبع من إثيوبيا. وهناك تؤولي أديس أبابا وحلفاؤها الإقليميون دوراً تكتيكياً في هذا الصراع. فبينما جادلت إثيوبيا طوال السنوات الماضية، بأن بناء سد النهضة

لن يؤثر على حصص مياه النيل، وهي دعوى سليمة، لأن السد أنشئ بغرض توليد الطاقة الكهرومائية وليس للزراعة، وبالتالي فإنه يكاد لا يستهلك مياه خزان السد؛ إلا أن إثيوبيا بالمقابل عمدت إلى تكوين تكتلات مع دول حوض النيل، وعمل شركات في ما يتعلق بالمشاريع التنموية، من خلال إمداد إثيوبيا لدول الحوض بالكهرباء المولدة من سد النهضة، في مقابل المصادقة على اتفاقية عنتيبي، وتهدف إثيوبيا ومن وراءها دول إقليمية، إلى إنشاء سدود أخرى في إثيوبيا لأغراض الري وزراعة المحاصيل، في تعارض مباشر مع حصص السودان ومصر.

ولعل ما دفع الخرطوم إلى اتخاذ موقف غير متحيز بالكامل تجاه التعامل مع مشروع سد النهضة، الفوائد التي كان من المقرر أن يجنيها السودان من إنشاء السد، وعلى رأسها ما يخص استغلال السودان لحصته الكاملة من مياه النيل والمقدرة بـ 18.5 مليار متر مكعب، إذ إن ضيق مواعين التخزين في السودان، فضلاً عن امتلاء نسب كبيرة من خزانات السدود بالظمي، حال دون استفادة السودان من ما يزيد عن 6.5 مليار متر مكعب من حصته المائية دون استغلالها، لتذهب المياه الفائضة شمالاً إلى مصر صابّة في بحيرة السد العالي، وبذلك تزيد حصة مصر من المياه، لتصل إلى 62 مليار

بدأ النفوذ الإقليمي لدولة الإمارات العربية يتشكل إبان ثورات الربيع العربي وما تلاها من فوضى سياسية وأمنية. وبخلاف ما يبدو الأمر عليه للوهلة الأولى بالنسبة للدولة النفطية، فإن الإمارات في واقع الأمر أمام تحدٍّ وجودي في ما يتعلق بالأمن الغذائي، لا سيما مع شح المياه العذبة وافتقارها إلى مصادرها، مع معدلات أمطار منخفضة ومياه جوفية شحيحة للغاية، إزاء خيارات محدودة لدولة تغطي الصحراء مساحتها بأسرها.

وللمفارقة، تعد الإمارات الأعلى عالمياً من حيث استهلاك الفرد للمياه. ويستهلك الفرد الإماراتي يومياً ما يُقدَّر بحوالي 2.270 جالوناً، أي ما يعادل 8.600 لتر من المياه في اليوم، وكما ورد آنفاً، فإن قياس البصمة المائية في صنوف الغذاء المختلفة، فاللحوم تُعد الأكثر استهلاكاً للمياه، كذلك فإن الملابس القطنية الفاخرة والمنتجات الصناعية الفارهة، تستهلك قدراً هائلاً من المياه. ومع الأخذ في الاعتبار الفقر المائي للدولة الصحراوية، فإن البصمة المائية المرتفعة تُدلل على أن الغالبية العظمى من هذا الاستهلاك المائي، يُستورد من الخارج، على هيئة محاصيل نباتية ومنتجات حيوانية، مما يُشير إلى

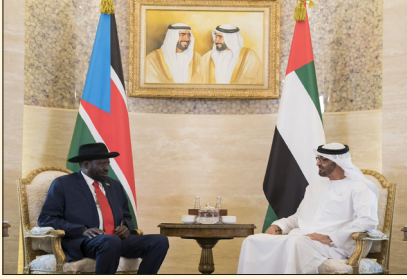


مدرج بياني يُظهر حصّة جنوب السودان الضخمة قياساً بخصص كل من السودان ومصر والإمارات (لم تُضمّن المياه الافتراضية، وهي السلع الغذائية المستوردة من الخارج والتي تتطلب إنتاجها كميات ضخمة من المياه). المصدر: البنك الدولي

متر مكعب (55.5 + 6.5). ومع تشغيل سد النهضة سيتمكن السودان من تنظيم جريان مياه الفيضان طوال العام، مما سيقود إلى توسيع الرقعة الزراعية نتيجة ارتفاع عدد الدورات الزراعية إلى ثلاث دورات.

لكن هذه المزاعم والوعود باتت «على كف عفريت»، فور إجازة اتفاقية عنتيبي من قبل دول حوض النيل، لأنها ستقود إلى مبادرات قد يكون من شأنها خسارة السودان للفائدة الأبرز المرجوة من سد النهضة.

وفي خضم ذلك برز خلال الأعوام الماضية لاعبون إقليميون جدد على الساحة الإفريقية، في مسعى للحصول على نصيب من مياه النهر من خلال المشاركة في إدارة ملفات حوض النيل، في تقاطع مع تحديات الأمن الغذائي التي تواجه تلك الدول. في ذلك السياق،



الرئيس «سلفاكير ميارديت» والشيخ «محمد بن زايد» - أبو ظبي / أبريل 2019، وكالات

13 عاماً عن حقوقها في قسمة حصة السودان من مياه النيل قبل الانفصال والبالغة 18.5 مليار متر مكعب، وهو الملف الذي تشير الوقائع إلى أنه سيُثار في المستقبل القريب.

أُضف إلى ذلك ما أثير عن مشروع الربط البري المزمع إقامته بين إثيوبيا وجنوب السودان على طول 220 كيلومتراً، مع أبناء عن إنشاء خط نقل للنפט من جنوب السودان عبر إثيوبيا إلى ميناء جيبوتي، والتي ما زالت تعرض موانئها على إثيوبيا لاستثمارها. إن تدشين هذا المشروع سيقود إلى أن يفقد السودان حصته البالغة 23 دولاراً لكل برميل تكلفة مرور نفط الجنوب إلى ميناء بشائر.

يشير ذلك كله إلى أن المقابل الذي جعل حكومة سلفاكير تضرب عرض الحائط بعلاقتها المتميزة مع مصر، لم يكن بخساً. لقد تخلت جوبا عن القاهرة التي تمثل القوة العسكرية الأكبر في

مستويات مميزة لجودة الغذاء والكساء والخدمات اليومية التي يتمتع بها الإنسان الإماراتي.

أدّت أبو ظبي أدواراً بارزة في شرق أفريقيا؛ ففي جنوب السودان عززت الإمارات مشاريع شراكات مستقبلية مع الدولة الوليدة. ولعل أبرزها ما تواترت أنبأؤه في أبريل الماضي، عن **قرض** إماراتي لدولة جنوب السودان بقيمة 13 مليار دولار، تحت مظلة شركة حمد بن خليفة آل نهيان ديبارتمنت أوف بروجكتس (HBK DOP)، على أن يجري سداؤه عن طريق صادرات الجنوب لمدة 20 عاماً، وبقيمة مَحْقُضَة لبرميل النفط بواقع 10 دولارات أقل من السعر العالمي، وهي صفقة أثارت كثيراً من الجدل بين المراقبين.

غير أن تزامن هذه الصفقة مع اقتراب اكتمال الملء الخامس لسد النهضة، وما تلاه من مصادقة دولة جنوب السودان على اتفاقية عنتيبي، قد وجّه أصابع الاتهام إلى الحليف الإقليمي، باستمالة جوبا لإفساح الطريق لإعادة قسمة مياه النيل بما يوفر للإمارات فرص إدارة ملف مياه النيل. يدعم ذلك كله ما ذُكر آنفاً من حقيقة وفرة المياه في جنوب السودان، وعدم تضررها من القسمة الحالية لمياه النيل، مما دفعها لغضّ الطرف منذ استقلالها وطوال



افتتاح المنطقة الاقتصادية في ميناء بربرة بأرض الصومال، ويظهر في الصورة موسى بيهي عبيدي، رئيس جمهورية أرض الصومال، وسلطان أحمد بن سليم، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة «دي بي ورلد» وشركة موانئ دبي/ المصدر: صحيفة البيان الإماراتية، مارس 2023

على هذه الخطوة إبان فض الشراكة بينها ودولة جيبوتي، التي رأت أن الإمارات تمارس سياسة استعمارية من خلال وجودها في ميناء العاصمة؛ فسارعت الإمارات بدورها لتعويض فقدانها إطلاقة خليج عدن «الجيبوتية» بأخرى في ميناء بربرة بأرض الصومال، غير مكترثة بشرعية وجودها. ومضت في إنشاء قاعدة عسكرية في المنطقة ووطرت ميناءها بإنفاق يزيد عن 300 مليون دولار، فضلاً عن 100 مليون دولار أخرى لمشروع ربط الميناء بطريق بري مع العاصمة «هرجيسا»، يمتد حتى يصل إلى الحدود الإثيوبية؛ في خطوة تجدها إثيوبيا الحبيسة طوق نجاة لها لتخرج من عنق زجاجة جغرافيا اليابسة إلى رحاب ساحل خليج عدن، وهي انفراجة لطالما سعت إليها إثيوبيا لينتعش معها اقتصادها وتجارته، فقد ظلت دولة بلا منافذ بحرية منذ استقلال إريتريا عنها في العام 1993.

المنطقة، ولم يشفع لمصر كل ما قدمته من استثمارات متعددة في مجالات إدارة موارد المياه، رافقتها زيارات دبلوماسية متعاقبة طوال السنوات الماضية لمسؤولين مصريين رفيعي المستوى إلى جوبا، لعل أبرزها زيارة الرئيس عبدالفتاح السيسي في العام 2020، ثم كانت آخر زيارة لوزير الري المصري في يونيو الماضي دشن فيها مشاريع خاصة بالمياه والتنبؤات المناخية.

من جهة أخرى تمضي الإمارات في التوسع في شرق أفريقيا، عبر دعمها لجهود إثيوبيا لإتمام إنشاء وتشغيل سد النهضة، والاستثمارات الواسعة في مجالات الزراعة والتكنولوجيا والأمن الغذائي.

أخيراً طورت أبوظبي من توسعها بتقديم الدعم العسكري لحكومة آبي أحمد في حربها ضد متمردي جبهة التيغراي، إذ ساهمت في ترجيح كفة أديس أبابا عن طريق دعمها بالطائرات المسيرة، بحسب ما يرشح من أنباء غير موثقة على بعض وسائل الإعلام العربية. وفي فصل آخر من أدوارها على مسرح القرن الأفريقي، رأت الإمارات أن تجعل لها موطن قدم في دولة «أرض الصومال»، تلك الدولة غير المعترف بها والمستقلة عن جمهورية الصومال منذ مايو للعام 1991. وقد أقدمت أبوظبي

نهر النيل، خاصة وأنها متشككة في نوايا إثيوبيا من حيث إدارة سد النهضة خلال سنوات الجفاف والجفاف الطويل، التي قد تزايد شدتها في ظل تفاقم الاحتباس الحراري وتغير المناخ وظاهرة «اللانينا» المتوقع حدوثها خلال الأعوام القادمة وقد تؤثر على معدلات هطول الأمطار في شرق أفريقيا.

وبينما تدعم الإمارات إثيوبيا وأرض الصومال وميليشيا الدعم السريع في السودان؛ تدعم السعودية ومصر وتركيا وإريتريا جمهورية الصومال الجيش السوداني، مما يزيد من تعميق الهوة بين الفاعلين الإقليميين ويعوق من المساعي الرامية لخلق التهدئة في المنطقة.


إن الأطماع الإقليمية تجاه حوض النيل لا تتجزأ، فمنابع المياه تقع في إثيوبيا ودول البحيرات الاستوائية، وتقع الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة في السودان، والبنية التحتية المتقدمة نسبياً في مصر، وإمكاناتها تحويل منتجات الزراعة إلى الصناعة واستثمارات سياحية كما هو مخطط له في مشروع «رأس الحكمة» في مصر والممول إماراتياً باستثمارات تزيد قيمتها عن 150 مليار دولار، لا يتعدى نصيب مصر منها 35%. وبهذا صارت الإمارات ممسكة بخيوط اللعبة وتحاصر دول حوض النيل شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً.

مهد ذلك لتجرؤ إثيوبيا على الإقدام بخطوة إبرام مذكرة تفاهم مع أرض الصومال في يناير من العام الجاري، قضت بأن تُمنح إثيوبيا أرضاً ساحلية على خليج عدن لمدة 50 عاماً وبطول 20 كيلومتراً، لتطوير ميناء تجاري وإنشاء قاعدة عسكرية.

وفي مقابل ذلك تعترف إثيوبيا باستقلال أرض الصومال، إضافة إلى حصة معتبرة في الخطوط الجوية الإثيوبية. ولقد أثارت الخطوة حفيظة جمهورية الصومال، إذ تعتبر مقديشو أن أرض الصومال جزء منها ولا بد أن تعود لسيادتها.

إن تداخل الأدوار وتعددها قد زاد المشهد الشرق أفريقي تعقيداً. وتؤدي إثيوبيا دوراً هنا وآخر على حوض النيل. وعليه عززت القاهرة تعاونها العسكري مع دولة الصومال بتوقيع اتفاقيات دفاع مشترك، أرسلت على إثرها القوات المسلحة المصرية في أواخر أغسطس الماضي طائرات شحن عسكرية تتضمن شحنات من الأسلحة في إنفاذ لبروتوكول التعاون العسكري مع الصومال، في خطوة رأتها إثيوبيا تصعيداً وتهديداً لأمنها القومي، ويراها مراقبون فرصة مصرية للتمركز بالقرب من الحدود الإثيوبية لردع أي تحرك من شأنه المساس بحصص مصر في مياه

يعوق تمدد الصين في أفريقيا، وهي بذلك تمارس دوراً مالياً للحكومات الغربية في الحد من الطموح العالمي للصين، لا سيما في ما يتعلق بنشاطات التعدين وإنتاج النفط، والتي مضت فيها الإمارات بقوة في كل من دول الكونغو الديمقراطية وأنغولا.

وبهذا صار اللاعب الإقليمي ينظر إلى دول حوض النيل باعتبارها مجتمعات مائية، تنتج مياهه وتزرع محاصيله وتحفظ أمنه الغذائي وتقيه بأس بيئته الصحراوية، وتكفل له رغد عيشه ورفاهه. وفي مقابل ذلك ينتج نفطه بلا هوادة، ليستثمر كل درهم منها في إنشاء مشاريعه الطموحة والمستدامة التي تكفل بقاءه وسيادته في حقبة ما بعد النفط، وهو بذلك يعيد إنتاج حقبة الاستعمار في عباءة هيدروسياسية. ومما لا شك فيه أن أطماع هذه الدول ومن يقف وراءها، تقطع الطريق على إدارة عادلة وأخلاقية للموارد تفي بحاجات جميع سكان المنطقة والإقليم. 



خريطة لمنطقة القرن الأفريقي، تضم دولة الصومال وأرض الصومال المطلة على خليج عدن. المصدر: فرانس ميديا موند

يأتي هذا التوسع الإماراتي في ظل تراجع دور الصين في أفريقيا، من حيث تقليصها حجم القروض. خلق هذا التراجع فراغاً لم تتردد الإمارات في ملئه من خلال زيادة حجم استثماراتها في أفريقيا. وتنوعت الاستثمارات ما بين الزراعة ومشاريع الطاقة المتجددة والتعدين والموانئ وغيرها، في أدوار تجارية واستراتيجية مختلفة. ولعل حلول الإمارات محل الصين، هو ما دفع الحكومات الغربية إلى غض الطرف عن ما تفعله أوظيفي في المنطقة، من حيث أن الوجود الإماراتي في أفريقيا



السودان ومحيطه

مجلة تصدر أسبوعياً عن
مركز سودان فاكس للصحافة



نعمل على السودان
من كل مكان

لاستلام نسخة (pdf) من المجلة أسبوعياً

على البريد الإلكتروني،
الرجاء مراسلتنا مرة واحدة على:
atar@sudanfacts.org

على WhatsApp أو Signal،
الرجاء إرسال رسالة تحوي كلمة «أتر» أو «Atar» في التطبيق على
الرقم:
+254115438212

للانضمام إلى شبكة مراسلي أتر في السودان الرجاء مراسلتنا على:
correspondent@sudanfacts.org



[@atarnetwork](https://www.instagram.com/atarnetwork)